

توجيه الآيات المختلف في مبناها وألفاظها في صحيح البخاري

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي (*)

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض

المستخلص: يُعنى هذا البحث بدراسة الروايات التي وردت فيها آيات اختلفت الصحابة في قرآنية السورة بتامها، أو اختلفوا في قرآنية جزء من الآية، أو استمرار قرآنية ما نُسخ من الآية، وكذلك توجيه إشكال ما أُثبت منها في المصحف بخبر الآحاد، وما اشتمل عليه صحيح البخاري من قراءات شاذة منسوخة، كما يهدف البحث إلى: توجيه ما يُتوهم فيه الإشكال والاختلاف في ألفاظ آيات القرآن وتواترها. والمنهج البحثي المتبع هو: المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم نتائج الدراسة: إثبات وجود آثار مُختلف فيها بين الصحابة في بنية آيات القرآن وألفاظه. لذلك، يجب شحذ همم المتخصصين في علوم الحديث وعلوم القرآن في جمع الآثار المشكّلة، والرّد عليها وفق منهجية علمية تُواكب العصر الحديث، وتأييد ذلك بأقوال العلماء.

الكلمات المفتاحية: توجيه-آيات-مختلفة-قرآنية-تواتر-شاذة.

Explaining Verses with Controversial Structure and Wording in Sahih Al-Bukhari

Dr. Duaa bint Zuhair bin Abdul-Rahman Sindi*

Nourah bint AbdulRahman University

Abstract: This research examines the narrations that cited verses concerning which the Companions differed whether the whole surah from which the verse is quoted, or part of the verse, is in the Qur'an, or whether the abrogated verse is still in the Qur'an. The study also focuses on the problematic of establishing some verses in the Mus-haf based on Khabar Al-Ahad (a Hadith which at some point in the chain has only a single narrator), as well as on irregular abrogated Qur'anic readings, which are included in Sahih Al-Bukhari.

The research also aims at examining the wording and recurrence of some Qur'anic verses that are mistakenly thought to be controversial and problematic. The descriptive analytical approach is followed here in this research. The most important results of this study is establishing the existence of narrations the Companions differed upon in terms of the structure of the Qur'anic verses and wording. Therefore, it is necessary to urge specialists in Hadith and Qura'nic sciences to collect these problematic narrations and to reconcile them according to a modern scientific methodology, and to support their findings by scholars' opinions.

key words: Examination-verses-different-Qur'anic -recurrence-irregular

(*) Assistant Professor of Qur'an Recitations, Department of Islamic Studies, College of Arts, Princess Nourah bint Abdulrahman University

(*) أستاذة القراءات المساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

البريد الإلكتروني: dzsendi@pnu.edu.sa

المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ

لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ [الحجر:9] والصلاة والسلام على المبلغ الأمين، وعلى آله وصحبه الناقلين لحروف كتابه وسنة نبيه غصاً كما أنزل، وعلى التابعين، ومن تبعهم في السير على منهج الهدى والصراط المستقيم.

وبعد: فلقد حرص أعداء الدين من المشركين والمنافقين المنتسبين للدين في النيل من كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ بغصاً وحسداً لنا في وجود مرجعين نحتكم إليهما في أمور الدنيا والدين، فحرصوا منذ ظهور الإسلام على التشكيك في مصداقية الكتاب المبين، والرسول الكريم، واصفين كلامهما بكلام السحرة والكهنة والمجانين، واستمروا على هذا النهج في محاولة الانتقاص منها في كل زمان باختلاف السبل والوسائل، محاولين سبر أغوارهما للتفتيش عن آية أو حديث أو أثر مشكل ينفذون من خلاله للطعن فيها، فتصدى العلماء لهم، وأبطلوا مطاعنهم وحججهم، وبينوا مشكلتها، وشرحوها غامضها، فلما انهزموا ويئسوا من مواجهتهم توجهت مطالبهم في العصر الحديث إلى طرح بيان العلماء الأوائل وفهمهم؛ لعدم مجاراته لأحداث العصر الحديث، وقراءة الوحيين قراءة عصرية بمفهوم حديث يناسب متطلبات العصر الحديث، لكن الله -تعالى- هياً

في كل زمان ومكان من يتنصر لكتابه وسنة نبيه من العلماء الراسخين الذين دحضوا حججهم، وأبطلوا آراءهم.

وإن من أجل كتب العلماء وأعظمها مكانة بعد كتاب الله - تعالى - صحيح الإمام البخاري -رحمه الله- فتوالت جهود العلماء والباحثين في شرحه والتعليق عليه والتصنيف في موضوعاته، فأحبت أن أشارك بشيء يسير في خدمة هذا الكتاب المبارك، وقد لفت انتباهي - أثناء قراءتي لصحيح البخاري - ذكر روايات فيها آيات اختلف الصحابة في قرآنيها بتامها، أو لفظ منها، أو قرآنية سور من القرآن، فرأيت تناول ذلك بالدراسة توجيه الروايات المشككة في إثبات الصحابة قرآنية آيات بخبر الواحد، وكذا درست ما قد يشكل من اشتغال صحيح البخاري على ما شذ من قراءة أحرفه، فعزمتُ النية على جمع ما وقفتُ عليه من هذه الآيات، وإزالة الإشكال عنها من أقوال العلماء واستنباطاتهم؛ حتى لا تكون مثل هذه الروايات مدخلاً للطعن في كتاب الله، وسنة نبيه، وصحابته المبلغين لها، فكان هذا البحث المعنون له بـ "توجيه الآيات المختلف في مبناها وألفاظها في صحيح البخاري".

والله أسأل أن يعم النفع بما فيه، وأن يستعملنا في خدمة كتابه، وسنة نبيه ﷺ وأن يرزقنا الإخلاص والقبول، إنه جوادٌ كريم.

أهداف البحث وأسباب اختياره:

- 1- الرغبة في خدمة كتاب الله، وسنة نبيه، عليه الصلاة والسلام.
- 2- إبراز جهود الصحابة في خدمة الوحيين، وجهود العلماء من بعدهم في نقلها وشرحها واستنباط الأحكام منها.
- 3- الدفاع عن الصحابة رضي الله عنهم وذكر مقتضيات خروج بعضهم عن رأي الجماعة في بادئ أمرهم.
- 4- إبراز مكانة صحيح الإمام البخاري، والتصدي لأعداء الدين الذين يحاولون الانتقاص منه.
- 5- توجيه ما يتوهم فيه الإشكال والاختلاف في ألفاظ آيات القرآن وتواترها.
- 6- جدة الموضوع وأهميته وعدم وقوفي على دراسة للموضوع حسب اطلاعي.

مشكلة البحث:

روايات صحيح البخاري المشتملة على آيات اختلف الصحابة في قرآنيتهما بتمامها أو جزء منها أو سور كاملة، والروايات الوارد فيها إثباتهم لآيات من القرآن بخبر الواحد، كما يتناول إشكال اشتغال صحيح البخاري على قراءات شاذة، بتوجيه الاختلافات والإشكالات، سداً للطاعنين والمتطاولين على كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ وصحابته الكرام.

حدود البحث:

يتناول البحث توجيه الآيات المختلف في مبانيها وألفاظها في صحيح البخاري دون غيره من كتب السنن، كما يقتصر على الاختلاف في المبنى واللفظ دون المعنى أو غيره من الاختلافات.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وجه الاختلاف في الروايات المدرجة تحت المباحث، وتحليلها، وتوجيه الاختلاف، واستنتاج خلاصة التوجيهات.

خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدمة، ودراسة، وخاتمة، وفهارس.

- أما المقدمة فتحتوي على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة للموضوع، وخطة البحث، ومنهج البحث.

أما الدراسة فقد جعلتها في خمسة مباحث:

- المبحث الأول: الاختلاف في إثبات سور من القرآن.
- المبحث الثاني: الاختلاف في قرآنية آية من المنسوخ.
- المبحث الثالث: الاختلاف في حذف كلمة من الآية.
- المبحث الرابع: توجيه استشكال إثبات آيات من القرآن في المصحف بخبر الواحد.
- المبحث الخامس: توجيه استشكال اشتغال الجامع الصحيح على اختلاف ألفاظ الكلمة القرآنية بقراءات شاذة منسوخة.

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

الرابع عشر الهجري والرد عليها، للدكتور عبد المحسن المطيري.

4- مشروع دراسة شبّهات القرآن الكريم في مجموعة رسائل علمية بجامعة الإمام، ستناقش رسائله قريباً.

* * *

المبحث الأول:

الاختلاف في إثبات سور من القرآن.

العبرة في نقل القرآن التواتر دون الاعتداد بخبر الواحد الشاذ عن الجماعة، وإن توفر فيه صفات الضبط والحفظ، وقد وقع خلاف بين ابن مسعود، والصحابة رضي الله عنهم في إثبات سور من القرآن في المصحف، ظنّ ابن مسعود رضي الله عنه أنها ليست من القرآن، وتواترت أخبار غيره من الصحابة بإثبات كونها من القرآن، فاعتد بخبر الكثرة عن الواحد، وقد وقفت من هذا القبيل في صحيح البخاري على رواية واحدة اختلفوا فيها، وقبل ذكرها يحسن التعريف بمصطلح القراءات المتواترة والشاذة.

القراءات المتواترة: هي ما رواها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، والقراءات المتواترة هي: ما اجتمعت فيها أركان صحة القراءة، وهي: موافقة اللغة ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وثبوت سندها. وجمهور العلماء على اشتراط التواتر فيها، ويلحق بالقراءات المتواترة

وختتمتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أبرز النتائج والتوصيات، وذيلتُ البحث بفهرس المراجع.

منهج البحث وإجراءاته:

1- التمهيد لكل مبحث بتمهيد، وختمه بخاتمة تلخص نتيجة المبحث.

2- منهج الدراسة يقوم على ذكر الموضوع المختلف فيه، ثم الروايات الواردة فيه، مع عزو الروايات المكررة والمتشابهة في الحاشية لأبوابها وأجزائها، ثم تبيين وجه الاختلاف، والرد عليه إجمالاً، ثم تفصيلاً - ما أمكن - مع الاستشهاد بأقوال العلماء.

3- تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مع الاكتفاء بكتب السنن ومسنند أحمد، إلا ما استشهد به من غيرهم، فيعزى إلى مصدره.

4- عدم الترجمة للأعلام.

الدراسات السابقة للموضوع:

لم أقف على دراسة في صحيح البخاري، لكن وقفت على دراسات عامة مماثلة لبعض مباحث البحث، منها:

1- شبّهات حول القرآن الكريم، تأليف د. محمد عمارة.

2- جمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته، رسالة علمية بجامعة بغداد، للباحث: أكرم الدليمي.

3- دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن

يَا أَبَا الْمُنْذِرِ إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ أُبَيُّ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «قِيلَ لِي فَقُلْتُ» قَالَ: فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽⁴⁾.

وجه الاختلاف: إنكار ابن مسعود ﷺ قرآنية المعوذتين، وقد أثر عنه أنه كان يحكهما من المصحف، كما روى عنه أحمد بسنده في مسنده، قال عبد الرحمن ابن يزيد: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَحْكُ الْمَعُودَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ)⁽⁵⁾، وأثر عنه أنه لم يكتبها في مصحفه، روى عنه ذلك الإمام أحمد بسنده عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْمَعُودَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ، فَقَالَ: (أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنِي: "أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لَهُ: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، فَقُلْتُهَا. فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ⁽⁶⁾).

الجواب عليه:

أ- فأما ما روي من حكه إياهما في المصحف، فيحتمل أن يكون حك الفواتح والفواصل، ويحتمل أن

(4) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿اللَّهُ

الْصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 2] حديث رقم: (4977) / 6 / 181.

(5) مسند أحمد، حديث رقم: (21187) / 35 / 117، صحح إسناده

الأرناؤوط وعادل مرشد وسعيد اللحام.

(6) مسند أحمد حديث رقم: (21186) / 35 / 116، صحح إسناده

الأرناؤوط وعادل مرشد وسعيد اللحام.

القراءات المشهورة، والقراءات الصحيحة، وهي ما صح سندها بنقل العدل الضابط كذا إلى منتهاه، ولا يقرأ إلا بما استفاض نقله، وتلقته الأئمة بالقبول، والقراءات التي توفر لها شروط التواتر هي القراءات العشر التي عليها عمل القراء إلى وقتنا الحاضر⁽¹⁾.

القراءات الشاذة: ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة: التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية⁽²⁾.
السورة المختلف فيها: المعوذتان (سورة الفلق والناس).
الروايات الواردة فيها:

الرواية الأولى: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، وَعَبْدَةَ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنِ الْمَعُودَتَيْنِ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قِيلَ لِي فَقُلْتُ» فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽³⁾.

الرواية الثانية: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زُرِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، قُلْتُ:

(1) مناهل العرفان، للزرقاني 1/ 430، ومختصر العبارات لمعجم

مصطلحات القراءات، للدوسري (ص: 94-95).

(2) مقدمات في علم القراءات، لعدة مؤلفين ص72.

(3) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿اللَّهُ

الْصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 2] حديث رقم: (4976) / 6 / 181.

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

يطعن في قرآنيتهما، ولا ينقض تواتر القرآن، والعبرة بما تواتر عن الصحابة رضي الله عنهم، قال البزار: (وَهَذَا الْكَلَامُ لَمْ يُتَابِعْ عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ، وَأُثْبِتَا فِي الْمَصْحَفِ) (11)،

وقال ابن حجر: (وما نقل عن ابن مسعود في الموعودتين، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي فقال: "إن قلنا: إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما، وإن قلنا: إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر، قال: وهذه عقدة صعبة" وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود، لكن لم يتواتر عند ابن مسعود، فانحلت العقدة) (12).

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم أنها من القرآن، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنْزَلَ، أَوْ أَنْزَلْتُ عَلَيَّ آيَاتٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ، الْمَوْعُودَتَيْنِ» (13).

والقراءة بهما في الصلاة أكبر دليل على قرآنيتهما،

يكون رآها مكتوبة في غير موضعها الذي يجب أن تكتب فيه، ويمكن أن يكون رآها كتبت مغيرة بضرب من التغيير فحكها، وقال: لا تخلطوا به ما ليس منه، يعني فساد النظم.

ب- أن عدم كتابتهما أو حكهما لا يستلزم إنكار كونهما من القرآن؛ لجواز أنه كان لا يكتبهما اعتماداً على حفظ الناس لهما لا إنكاراً لقرآنيتهما (7).

ج- يحتمل أنه لم ينكر قرآنيتهما، وإنما أنكر صفة من صفاتها وخاصة من خاصيتها، ورجحه العيني (8).

د- يحتمل إنكاره لقرآنيتهما وجهين:

أ- ظنه أنها عودتان يتعوذ بهما، أخرج عنه الطبراني قال: عن عبد الله أنه: (كَانَ يَحْكُ الْمَوْعُودَتَيْنِ مِنَ الْمَصَاحِفِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُتَعَوَّذَ بِهِمَا، وَلَمْ يَكُنْ يَقْرَأُ بِهِمَا) (9)، قال سفيان بن عيينة: (كَانَ يَرَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعَوِّذُ بِهِمَا الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ يَقْرَأُ هُمَا فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ، فَظَنَّ أَنَّ هُمَا عَوْدَتَانِ، وَأَصْرَّ عَلَى ظَنِّهِ، وَتَحَقَّقَ الْبَاقُونَ) (10).

وظن ابن مسعود رضي الله عنه أنها ليستا من القرآن لا

(11) مسند البزار (1586) 5/29.

(12) فتح الباري، لابن حجر 8/743.

(13) صحيح مسلم باب: فضل قراءة الموعودتين حديث رقم: (814)

558/1.

(7) جمع القرآن دراسة تحليلية، لأكرم الدليمي ص 306-308.

(8) عمدة القاري شرح صحيح البخاري 20/11.

(9) المعجم الكبير، للطبراني (9152) 9/235.

(10) مسند أحمد 35/118.

المبحث الثاني:

الاختلاف في قرآنية آية من المنسوخ

وردت روايات في الصحيح استشكل فيها الصحابة رضي الله عنهم قرآنية آية مما نسخ، وقد وقفت على آية اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قرآنتها، وقبل ذكر هذه الروايات يحسن التعريف بالنسخ، والحديث النبوي والقدسي.

أولاً: النسخ هو: زوال شرع بشرع متأخر عنه، والناسخ هو: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجهه، والمنسوخ هو: الحكم الزائل - بعد ثباته بخطاب متقدم - بخطاب واقع بعده مترخ عنه دال على ارتفاعه، على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه ⁽¹⁶⁾.

ثانياً: الحديث النبوي قسماً:

"قسم توقيفي" وهو الذي تلقى الرسول صلى الله عليه وسلم مضمونه من الوحي، فبينه للناس بكلامه، وهذا القسم، وإن كان مضمونه منسوباً إلى الله، فإنه - من حيث هو كلام - حري بأن يُنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

"قسم توقيفي" وهو الذي استنبطه الرسول صلى الله عليه وسلم من فهمه للقرآن؛ لأنه مبين له، أو استنبطه بالتأمل والاجتهاد، وهذا القسم الاستنباطي الاجتهادي يقره

وقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم عقبه بن عامر رضي الله عنه بالصلاة بها كما أخرج ابن حبان والطبراني في المعجم عن عقبه بن عامر قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (يَا عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، إِنَّكَ لَنْ تَقْرَأَ سُورَةَ أَحَبِّ إِلَيَّ اللَّهُ، وَلَا أَبْلَغَ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ تَقْرَأَ: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَفُوتَكَ فِي صَلَاةٍ فَافْعَلْ) ⁽¹⁴⁾.

ب- ويحتمل أن إنكار ابن مسعود رضي الله عنه لقرآنية المعوذتين - على فرض صحته - كان قبل علمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابتها، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك، فتوقف في أمرهما، فلما تبين له قرآنتها بعد وتيقنه، رجع إلى رأي الجماعة، وانعقد الإجماع على قرآنتها، وهو الأرجح؛ لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود رضي الله عنه ثبتت فيها المعوذتان ⁽¹⁵⁾.

وبعد هذا العرض تبين أن المعوذتين من القرآن بالإجماع، والراجح رجوع ابن مسعود رضي الله عنه فيها لرأي الجماعة؛ لوجودهما في أسانيد قراءته اليوم.

* * *

(14) صحيح ابن حبان حديث رقم: (1842) 150/5، وقوى إسناده الأرئوط، وصححه الألباني في صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان 2/190، كما خرجه الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم: (861) 17/311.

(15) جمع القرآن دراسة تحليلية، لأكرم الدليمي ص 306-308، وينظر: الانتصار، للباقلاني ص 300-330

(16) جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي 2/586.

الرواية الثانية:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابَ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ).

وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيٍّ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: 1]»⁽¹⁹⁾.

وجه الإشكال: استشكال ابن عباس والزبير رضي الله عنهما قرآنية الآية المذكورة، وذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: في الرواية الأولى: "فَلَا أَدْرِي: مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا؟"، وقول أبي رضي الله عنه في الرواية الثانية: "كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: 1]، وقد استشكل هذا من الصحابة أنس بن مالك رضي الله عنه كما روى عنه أحمد في مسنده وأبو داود الطيالسي، حيث قال عندما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقولها: "فَلَا أَدْرِي: أَسْئَةٌ نَزَلَتْ عَلَيْهِ، أَمْ شَيْءٌ يَقُولُهُ؟"⁽²⁰⁾.

(19) صحيح البخاري، كتاب الرقاق باب: ما يتقى من فتنة المال،

حديث رقم: (6439، 6440) 8/93.

(20) مسند أحمد حديث رقم: (12228) 19/259، ومسند أبي داود

الطيالسي حديث رقم (2095) 3/482، وصححه الأرنؤوط وعادل مرشد.

الوحي إذا كان صواباً، وإذا وقع فيه خطأ جزئي نزل الوحي بما فيه الصواب، كاجتهاده - عليه الصلاة والسلام - في أسارى بدر وأخذ الفدية منهم، وليس هذا القسم كلام الله قطعاً.

ثالثاً: الحديث القدسي: معناه من عند الله وعز وجل، يُلقَى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بكيفية من كيفية الوحي - لا على التعيين - أما ألفاظه فمن عند الرسول صلى الله عليه وسلم على الراجح، ونسبته إلى الله - تعالى - نسبة لمضمونه لا نسبة لألفاظه، ولو كان لفظه من عند الله لما كان هناك فرق بينه وبين القرآن⁽¹⁷⁾.

الروايات الواردة:

الرواية الأولى:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ مِثْلَ وَادٍ مَالًا لِأَحَبِّ أَنْ لَهُ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ عَيْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابَ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَلَا أَدْرِي: مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا؟»، قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى الْمِنْبَرِ⁽¹⁸⁾.

(17) مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان ص 23-24.

(18) صحيح البخاري، كتاب الرقاق باب: ما يتقى من فتنة المال، حديث رقم: (6437) 8/92.

بِنَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَجَاءَ إِلَى أَبِي، فَقَالَ: مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ أَبِي: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: أَفَأُتْبِتُهَا، قَالَ: نَعَمْ، فَأُتْبِتُهَا" (22).

وقد روى الترمذي عن أبي ﷺ أنه قرأ هذه الآية على النبي ﷺ فروى بسنده عن عاصم، قال: سَمِعْتُ زَرَ بْنَ حُبَيْشٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة:1] وَقَرَأَ فِيهَا: {إِنَّ ذَاتَ الدِّينِ عِنْدَ اللَّهِ الْخَيْفَةَ الْمُسْلِمَةَ لَا الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْمَجُوسِيَّةَ، مَنْ يَعْمَلْ خَيْرًا فَلَنْ يُكْفَرَهُ} وَقَرَأَ عَلَيْهِ: {لَوْ أَنَّ لِبْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَانِيًا، لَابْتَغَى إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ}» (23).

الجواب على الإشكالات:

يرد على هذه الإشكالات بأمور:

1- أن وجه استشكال الصحابة ﷺ في كون الآية من القرآن مشابهة معناها لما جاء من القرآن قال ابن حجر: "ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن،

وروى أحمد في مسنده عن أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ أنها من القرآن حيث روى بسنده عن أبي واقد الليثي، قال: كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَيُحَدِّثُنَا فَقَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: (إِنَّ اللَّهَ قَالَ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ الثَّانِي، وَلَوْ كَانَ لَهُ الثَّانِي لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ الثَّالِثُ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ}» (21).

بل إن الإمام أحمد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أبا ﷺ أقرأه إياها، وإثبات عمر رضي الله عنه لها في المصحف.

ونص رواية الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ يَسْأَلُهُ، فَجَعَلَ عُمَرُ يَنْظُرُ إِلَى رَأْسِهِ مَرَّةً، وَإِلَى رِجْلَيْهِ أُخْرَى، هَلْ يَرَى عَلَيْهِ مِنَ الْبُؤْسِ شَيْئًا؟ ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ: كَمْ مَالِكَ؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ مِنْ الْإِبِلِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى الثَّالِثَ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذَا؟ فَقُلْتُ: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا أَبِي، قَالَ: فَمَرَّ

(21) مسند أحمد حديث رقم: (21906) 36/237، وضعف إسناده

الأرنؤوط وعادل مرشد وجمال عبد اللطيف وعبد اللطيف حرز الله؛ لأن فيه هشام بن سعد المدني، فقد اختلفوا فيه ما بين مجرح ومعدل، وخلاصة القول فيه: أنه يعتبر به في المتابعات والشواهد.

(22) مسند أحمد حديث رقم: (21111) 35/40، وصححه

الأرنؤوط وعادل مرشد وسعيد اللحام.

(23) سنن الترمذي حديث رقم: (3893) 6/194، قال الدكتور بشار:

حديث حسن صحيح.

ما جاء في رواية الترمذي من قراءة أبي ﷺ بها على النبي ﷺ، وما رواه الإمام أحمد عن أبي واقد الليثي من قراءة النبي ﷺ لها على أنها من القرآن.

ما تضمنته من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال والتفريع بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه⁽²⁴⁾.

2- يحتمل في هذه الآية أحد احتمالين:

ب- الاحتمال الثاني أنها ليست قرآناً نُسِخ، وإنما غاية ما فيها أنها من كلام النبي ﷺ، أو أنها أحاديث قدسية، ورجح هذا الاحتمال ابن حجر فقال: فلما نزلت هذه السورة - أي: التكاثر - وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علموا أن الأول من كلام النبي ﷺ⁽²⁶⁾، كما رجحه الإمام ابن عاشور فقال: "وَلَيْسَ فِي كَلَامِ أَبِي دَلِيلٌ نَاهِضٌ إِذْ يُجَوِّزُ أَنْ يُرِيدَ بِصَمِيرٍ (كُنَّا) الْمُسْلِمِينَ، أَي: كَانَ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمْ يَعُدُّ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ سُورَةُ التَّكَاثُرِ، وَبَيَّنَّ هُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مَا كَانُوا يَقُولُونَهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ"⁽²⁷⁾.

أ- أن تكون هذه الآية مما نزل من القرآن، ثم نسخت تلاوته، وبقي حكمه، ويؤيده ما رواه الإمام مسلم والقاسم بن سلام عن أبي موسى الأشعري ﷺ أنها كانت مما نزل ونسخ تلاوته، حيث روى الإمام مسلم بسنده عن أبي حَرَبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثُمِائَةَ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَاؤُهُمْ، فَاتْلُوهُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ، فَتَفْسُقَ قُلُوبُكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّولِ وَالشَّدَّةِ بِرَاءَةِ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: {لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَا يَبْتَغَى وَادِيَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ}، وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِإِخْدَى الْمَسْبُحَاتِ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ}»⁽²⁵⁾، كما يؤيده

قلت: ولعله يؤيده قول أبي ﷺ: «كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾» ومفهوم المخالفة من قوله: أنها لما نزلت سورة التكاثر علم أنها ليست من القرآن.

3- أما ما جاء في رواية أحمد من ذكر أبي ﷺ إقراء

رقم: (1050) 2 / 726، وينظر: فضائل القرآن، للقاسم بن سلام

ص 323، فتح الباري لابن حجر 11 / 257.

(26) فتح الباري، لابن حجر بتصرف 11 / 257.

(27) التحرير والتنوير، لابن عاشور 30 / 517.

(24) فتح الباري، لابن حجر 11 / 257.

(25) صحيح مسلم باب: لو أن لابن آدم واديين لا يبغي ثالثاً حديث

عليه النبي ﷺ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ احتمال عنده أن يكون بقية السورة، واحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ ولم يتهياً له أن يستفصل النبي ﷺ عن ذلك حتى نزلت ألهام التكاثر، فلم ينتف الاحتمال⁽²⁹⁾

قلت: وأكبر دليل على عدم إثبات عمر ﷺ لها في المصحف عدم وجودها في مصاحفنا اليوم.

4- أن هذه الآية بالإجماع ليست من القرآن المثبت في العرصة الأخيرة، ويدل على ذلك عدة أمور:

أ- علم الصحابة ﷺ وتيقنهم أن هذه الآية ليست من القرآن بعد شكهم في هذه الأحاديث أمها من القرآن، لقول أبي ﷺ: «كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلَهْنَكُمُ الْكَاثِرُ﴾، فنزول سورة التكاثر أزال ما كان عندهم من الظن، وأيضاً نص أبي موسى الأشعري ﷺ أمها من القرآن المنسوخ تلاوته.

ب- أن نظم الآية لا يشابه نظم آيات القرآن، قال الباقلاني: "مع أن نظم ما روى من قوله: لو أن لابن آدم، نظم خفيف يُباينُ وزنَ القرآنِ ويفارقه، وإذا كان ذلك كذلك سَقَطَ التعلُّقُ بهذه الأخبارِ واقتضى ما فيها أنها لو صحت لوجبَ القطعُ على أنه قرآنٌ كان أنزل، ونسخَ

(29) فتح الباري، لابن حجر 11/ 257-258.

النبي ﷺ، وإثبات عمر ﷺ لها في المصحف، فيرد على هذا الأثر بما ورد فيه نحو هذا الأثر في رواية أخرى رواها ابن شبة بسنده أن عمر ﷺ سمع كثير بن الصلت، يقرأ ﴿لو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب﴾، فقال عمر ﷺ: ما هذا؟ قال: هذا في التنزيل، فقال عمر ﷺ: من يعلم ذلك؟ والله لتأتين بمن يعلم ذلك أو لأفعلن كذا وكذا، قال: أبي بن كعب، فانطلق إلى أبي فقال: ما يقول هذا؟ قال: ما يقول؟ قال: فقرأ عليه فقال: صدق، قد كان هذا فيما يقرأ قال: أكتبها في المصحف؟ قال: لا أنهاك، قال: أتركها؟ قال: لا أمرك⁽²⁸⁾، فنهى أبي لعمر ﷺ في هذه الرواية عن كتابتها له في المصحف دلالة على علمه أنها ليست قرآن، وإلا لو كانت قرآناً لما نهاه عن كتابتها.

وأورد ابن حجر احتمالاً آخر، وهو: ظن أبي بن كعب ﷺ أمها من القرآن فقرأ بها، والحق أنها من كلام النبي ﷺ حيث قال: "يحتمل أن يكون أبي لما قرأ

(28) تاريخ المدينة، لابن شبة 2/ 712، ذكر الدكتور عبد السلام آل عيسى في تحريجه للحديث في كتابه دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب ﷺ ص (805) أن له إسنادين منقطعين، الأول: منقطع من رواية عبد الله بن عبيد ابن عمير عن عمر ﷺ، والثاني: رجاله ثقات، ولكنه منقطع أيضاً من رواية محمد بن سيرين عن عمر ﷺ.

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في مبنائها وألفاظها في صحيح البخاري

وفاته من القرآن الكريم على جبريل عليه السلام (31)، والعرضة الأخيرة هي التي تكررت مرتين في السنة التي توفي فيها الرسول صلى الله عليه وسلم (32).

الآية المختلف فيها: قوله - تعالى - ﴿ وَمَا خَلَقَ الذِّكْرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ [الليل: 3].

الروايات المذكورة في الآية:

الرواية الأولى: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بِنْتُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِ، فَسَمِعَ بِنَا أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَأَتَانَا فَقَالَ: أَفِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: فَأَيُّكُمْ أَقْرَأُ؟ فَأَشَارُوا إِلَيَّ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۗ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۗ ﴾ [الليل: 1-2]، وَالذِّكْرَ وَالْأُنثَىٰ، قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَهَا مِنْ فِي صَاحِبِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: « وَأَنَا سَمِعْتَهَا مِنْ فِي النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهَؤُلَاءِ يَأْبُونَ عَلَيْنَا » (33).

الرواية الثانية: ذكر فيها البخاري بسنده عن

(31) ينظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات. أ.د.

إبراهيم الدوسري ص 75.

(32) ينظر: معجم مصطلحات علم القراءات. د. علي المسؤول

ص 254.

(33) صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب: ﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾

[الليل: 2] حديث رقم: (4943) 6/ 170

رسمه وأسقط، وحُظر علينا إثباته بين الدفتين وتلاوته على أنه قرآن ثابت" (30).

ج- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على المصحف العثماني، وعدم إثباتهم لهذه الآية في المصاحف.

وبعد هذا العرض تبين أن هذه الآية ليست من القرآن، وأن ظن الصحابة رضي الله عنهم وشكهم فيها قد زال بعد ذلك، وعلموا أمّها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، أو أمّها من القرآن المنسوخ تلاوته.

* * *

المبحث الثالث:

الاختلاف في حذف كلمة من الآية

كان جبريل عليه السلام يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في رمضان كل عام مرة، وفي العام الذي توفي فيه عارضه بالقرآن مرتين، فنُسخت في العرضة الأخيرة كثير من القراءات والأحرف التي كان يُقرأ بها، ولم يحضر جميع الصحابة رضي الله عنهم هذه العرضة، فاستمر بعضهم بالقراءة بما نُسخ، وأنكر العالمون بنسخها عليهم القراءة بها، فوقع خلاف بينهم في ذلك، ومن هذا الخلاف ما أورده البخاري في هذه الرواية، وقبل ذكر الرواية يحسن التعريف بمفهوم العرضة الأخيرة.

العرضة الأخيرة: هي ما عرضه النبي صلى الله عليه وسلم قبل

(30) الانتصار للقرآن، للباقلاني 2/ 430.

علقمة نحو هذه القصة، وفي آخرها قال أبو الدرداء رضي الله عنه:
 «والله لا أتابعهم» (34)
 وجه الاختلاف:
 اختلفوا في قراءة قوله - تعالى -: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: 3]، وهذه هي القراءة المتواترة، وقرأها ابن مسعود رضي الله عنه: {والذكر والأنثى} بحذف جملة: {وما خلق}، ووافقه على هذه القراءة أبو الدرداء رضي الله عنه (35)، وتمسكا بالقراءة بها، رغم محاولة أهل الشام ثني أبي الدرداء رضي الله عنه عن القراءة بها، وإصراره على الاستمرار بالقراءة بها؛ لأخذه إياها من في النبي صلى الله عليه وسلم وزاد تشبته بها تصديق أهل الكوفة لقراءته لما سأله عن قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فوافق ما يقرأ.
 كما يستشكل في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه بها شهوده

العرضة الأخيرة للقرآن، قال ابن مسعود رضي الله عنه: (وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ يُعَارِضُ بِالْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ، وَإِنِّي قَدْ عَرَضْتُهُ عَلَيْهِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ مَرَّتَيْنِ، فَأَنْبَأَنِي أَنِّي مُحْسِنٌ) (36)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أَيُّ الْفِرَاءَتَيْنِ تَعُدُّونَ أَوَّلَ؟ قَالُوا: قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَا، بَلْ هِيَ الْآخِرَةُ، كَانَ يُعَرِّضُ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ الْعَامَ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، عُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، فَشَهِدَهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَعَلِمَ مَا نُسِخَ مِنْهُ، وَمَا بُدِّلَ) (37)، ومما يعضد القراءة أن إسنادها من أصح الأسانيد (38).

الجواب عليه:
 1- القراءة الموافقة لأركان قبول القراءة هي القراءة المتواترة فقط، أما قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما فهي، وإن صح إسنادها، مخالفة للرسم العثماني، قال ابن الجزري: والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به؛ لعلتين: إحداهما "أنه

كما يستشكل في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه بها شهوده

(34) صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: 3] حديث رقم: (4944) 6/170، وذكر البخاري أيضاً نحو القصة عن علقمة بزيادة في كتاب الاستئذان باب: من ألقى له وسادة حديث رقم: (6278). 8/62، ونحوه في كتاب: أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - باب: مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما حديث رقم: (3742)، و(3743) 5/25، وحديث رقم: (3761) 5/28.

(35) مع كسر راء: (والذكر)، وقرأ بها أيضاً: علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما، ينظر: المحتسب، لابن جني 2/364، والمغني في القراءات للنزواني ص 1939، والمحزر الوجيز، لابن عطية 5/490.

أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حديث رقم: (384) 6/395، وضعفه محمد العرقسوسي وإبراهيم الزبيق في المسند.
 (37) أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حديث رقم: (3422) 5/395، وصحح إسناد الأرنؤوط وعادل مرشد.
 (38) ينظر: فتح الباري، لابن حجر 8/707

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

نُسِيهَا ﴿ [البقرة: 106] (40).

3-الراجع والله أعلم وقوع هذه القصة قبل الجمع العثماني، حيث كان يقرأ الصحابة ﷺ بما علمهم إياه النبي ﷺ مما نسخ في العرصة الأخيرة، ولم يعلموا بنسخه، قال ابن الجزري: (ونحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة ﷺ كانوا يقرؤون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر، وإبدال أخرى بأخرى) (41)، أما بعد الجمع العثماني فلا يتوقع وقوع ذلك منهم، قال المازري كما نقل عنه القاضي قال: (وَلَعَلَّ هَذَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُمْ مُصْحَفُ عُثْمَانَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْمُحْذُوفُ مِنْهُ كُلُّ مَنْسُوخٍ، وَأَمَّا بَعْدَ ظُهُورِ مُصْحَفِ عُثْمَانَ فَلَا يُظَنُّ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ فِيهِ) (42).

أما استشكال قراءة ابن مسعود ﷺ بها مع شهوده العرصة الأخيرة وعلمه بنسخها يمكن أن يخرج على أوجه:

أ- قراءته بهذه القراءة من باب التفسير للآية،

(40) صحيح البخاري كتاب التفسير باب: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِيهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ حديث رقم 19/6(4481)، وبنحوه في كتاب فضائل القرآن باب: القراء من أصحاب النبي ﷺ - حديث رقم: (5005) 187/6.

(41) تقريب النشر، لابن الجزري 1/29.

(42) شرح النووي لصحيح مسلم 6/109.

لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ومثال القسم الثاني قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: {والذكر والأنثى} في {وما خلق الذكر والأنثى} مما ثبت بروايات الثقات، وهذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرصة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين (39).

2- أن حجة أبي الدرداء ﷺ في القراءة بها حجة قوية، وهي: سماعه إياها من في النبي ﷺ مباشرة، وهذا غاية الثبوت والإتقان؛ ولذلك استصعب تركها، كما استصعب ذلك أبي بن كعب ﷺ وغيره من الصحابة ﷺ كما روى البخاري بسنده عن ابن عباس ﷺ قال: (قَالَ عُمَرُ ﷺ: أَفَرُونَا أُبَيٌّ، وَأَفْضَانَا عَلِيٌّ، وَإِنَّا لَنَدْعُ مِنْ قَوْلِ أُبَيٍّ، وَذَلِكَ أَنَّ أُبَيًّا يَقُولُ: لَا أَدْعُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ

(39) النشر، لابن الجزري بحذف وتصرف 1/14، وينظر: تفسير القرطبي 20/82.

بن مسعود وأبي الدرداء: {والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى} وقراءة الجماعة على وفق خط المصحف: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (45).

ج- على فرض اعتقاده قرآنيها، وعدم نسخها، يحمل ذلك إما على عدم قراءته سورة الليل على الرسول ﷺ في المرة الثانية من العرضة الأخيرة، وكانت القراءة بها سائغة في المرة الأولى، فاستمر يقرأ بها، أو تسويغه القراءة بما نسخ في العرضة الأخيرة؛ لأن ذلك كان مما نزل في الأحرف السبعة، ولعل الأرجح القول الأول، وهو أن قراءته بها كان تفسيراً للآية، وليس في القراءة خلاف متناقض في المعنى مع القراءة المتواترة، بل غاية ما فيها أن القسم فيها بالمخلوق "الذكر والأنثى" وهو على هذه القراءة متناسب مع آيات السورة قبل، وآيات سورة الشمس قبلها -أيضاً- في الإقسام بمخلوقات الله، والقراءة المتواترة فيها القسم بالذات الإلهية مناسبة لختام آية سورة الشمس قبلها في قوله - تعالى -: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: 7]، وتوافق القراءة المتواترة قراءة ابن مسعود ﷺ في المعنى على تقدير كون "ما" في: ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ مصدرية (46).

(45) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة 1/154، وينظر: العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها، بحث منشور بمجلة معهد الإمام الشاطبي العدد 15. د. ناصر القناني ص 42.
(46) وينظر: تفسير القرطبي 80/20.

وليس ظناً منه أنها قرآن، قال المازري: (وأما ابن مسعود فرويت عنه روايات كثيرة، منها ما ليس بثابت عند أهل النقل، وما ثبت منها مخالفا لما قلناه فهو محمول على أنه كان يكتب في مصحفه بعض الأحكام والتفاسير مما يعتقد أنه ليس بقرآن، وكان لا يعتقد تحريم ذلك، وكان يراه كصحيفة يثبت فيها ما يشاء، وكان رأي عثمان والجماعة منع ذلك؛ لثلا يتناول الزمان؛ ويظن ذلك قرآنا، فعاد الخلاف إلى مسألة فقهية، وهي أنه: هل يجوز إلحاق بعض التفاسير في أثناء المصحف؟) (43).

ب- قراءة ابن مسعود ﷺ بها قبل الجمع العثماني لتخرجه إسقاط قراءة سمعها من النبي ﷺ كما تخرج أبي بن كعب ﷺ من ذلك، وهو لم يقرأ بها بعد الجمع العثماني، ويوجه استمرار الناقلين عنه بالقراءة بها بعد الجمع العثماني عدم علمهم بنسخها أو توهمهم قرآنيها، قال مكّي بن أبي طالب: (وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله) (44)، قال أبو شامة معلقاً على كلام مكّي: (قلت: مثال هذا ما ثبت في الصحيحين من قراءة عبد الله

(43) شرح النووي لصحيح مسلم 6/109

(44) الإبانة عن معاني القراءات لمكّي ص 42

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

بعد الجمع العثماني؛ لعدم وجود هذه القراءة في أسانيد قراءتهم اليوم.

* * *

المبحث الرابع: توجيه استشكال إثبات آيات من القرآن في المصحف بخبر الواحد
استشكل بعض القادحين في القرآن من الرفضة
إثبات آيات من القرآن ذهب حفظها بزعمهم من
الصحابة رضي الله عنهم، ولم يحفظها إلا رجل واحد، فأثبتت في
المصحف بخبره⁽⁴⁹⁾.
والروايات الواردة في ذلك هي:
الرواية الأولى:

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح
وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، أَرَاهُ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ
زَيْدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه، قَالَ: «نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي
المَصَاحِفِ، فَفَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خَزِيمَةَ بِنِ
ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَهَادَتَهُ
شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا
عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ رضي الله عنهم﴾ [الأحزاب: 23]⁽⁵⁰⁾

4- مما يؤكد رجوع ابن مسعود وأبي الدرداء
رضي الله عنهما عن القراءة بها أن القراءة الثابتة المنقولة عن أبي
الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهما في الأسانيد المنقولة إلينا هي
القراءة المتواترة، قال ابن حجر: (ولعل هذا مما نسخت
تلاوته، ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه،
والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن
علقمة وعن ابن مسعود، وإليها تنتهي القراءة بالكوفة،
ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حملوا القراءة
عن أبي الدرداء، ولم يقرأ أحد منهم بهذا، فهذا مما يقوي
أن التلاوة بها نسخت)⁽⁴⁷⁾، قال أبو بكر الأنباري: (إن
حمزة وعاصمًا يرويان عن عبد الله بن مسعود ما عليه
جماعة المسلمين، والبناء على سنيين يوافقان الإجماع أولى
من الأخذ بواحد يخالفه الإجماع والأمة، وما يبنى على
رواية واحد إذا حاذاه رواية جماعة تخالفه، أخذ برواية
الجماعة، وأبطل نقل الواحد، لما يجوز عليه من النسيان
والإغفال)⁽⁴⁸⁾.

وبعد هذا العرض تبين أن قراءة (والذكر
والأنثى) كانت من القراءات الثابتة قبل العرضة
الأخيرة، ونُسخت في العرضة الأخيرة، وأنَّ الراجح أنَّ
ابن مسعود وأبا الدرداء رضي الله عنهما تراجعوا عن القراءة بها

(49) ينظر: تفسير القرطبي 1/ 56.

(50) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب: قول الله -تعالى-:

(47) فتح الباري، لابن حجر 8/ 707

(48) تفسير القرطبي 20/ 81.

الرواية الثانية:

مُوسَى: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ، وَتَابِعَهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ أَبُو ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ. وَقَالَ: مَعَ خُزَيْمَةَ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ⁽⁵¹⁾.

وجه الإشكال: استشكل بعض الطاعنين في القرآن إثبات آخر سورة التوبة، وآية الأحزاب في المصحف مع نسيان الصحابة رضي الله عنهم لها، والاكتفاء في إثباتها بخبر الواحد.

كما يستشكل في الحديث خلو صحف أبي بكر رضي الله عنه من وجود آية سورة الأحزاب، ثم تذكرهم لها في عهد عثمان رضي الله عنه، وإلحاقها في المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه بخبر الواحد - أيضاً-، ودلالة هذا الإشكال: قول زيد بن ثابت رضي الله عنه: «نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، فَفَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ...» ومراده: نسخ صحف أبي بكر رضي الله عنه في مصاحف عثمان رضي الله عنه⁽⁵²⁾. وهذا الأثر قد يشكل في وجود آيات من القرآن نسيها الصحابة، ولم يكتبوها كما نسوا هذه الآيات.

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، -وَكَانَ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْوَحْيَ- قَالَ: "أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَعِنْدَهُ عُمَرُ... وَذَكَرَ فِيهَا قِصَّةَ جَمْعِ الْقُرْآنِ، وَجَاءَ فِيهَا: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه:- فَقُمْتُ فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتَفِيفِ، وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ رضي الله عنه [التوبة: 128] إِلَى آخِرِهِمَا، وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ.

تَابِعَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَاللَيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ

(51) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: قول الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: 128] حديث رقم: (4679) 71/6، وبنحوه في كتاب الأحكام، باب: يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً حديث رقم: (7191) 74/9.

(52) ينظر: فتح الباري، لابن حجر 21/9.

﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 23] حديث رقم: (2807) 19/4، وكتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن حديث رقم: (4987) 183/6، وبنحوه في كتاب المغازي، باب: غزوة أحد حديث رقم: (4049) 95/5، وفي كتاب التفسير باب: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: 23] حديث رقم: (4784) 116/6.

الرد على الإشكال الأول:

أن القرآن كله ثبت بالتواتر، وقول زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يطعن في تواتره، بل المراد به أنه لم يجد الآيات مكتوبة إلا عند أبي خزيمة رضي الله عنه، وقد كانت محفوظة لديهم، قال الزرقاني: (والجواب على هذه الشبهة: أولاً: أن كلام زيد بن ثابت هذا لا يبطل التواتر، وبيان ذلك أن الآيتين ختام سورة التوبة لم تثبت قرآنيتهما بقول أبي خزيمة وحده، بل ثبتت بأخبار كثيرة غامرة من الصحابة عن حفظهم في صدورهم، وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم، فمعنى قول زيد: أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحد إلا عند أبي خزيمة، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما، وليس الكتابة شرطاً في التواتر، بل المشروط فيه أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، ولو لم يكتبه واحد منهم، فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت توثقاً واحتياطاً فوق ما يطلبه التواتر ويقتضيه، فكيف نقدح في التواتر بانفراده بها؟.

ثانياً: يقال مثل ذلك فيما روي عن زيد في آية سورة الأحزاب، ويدل على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بعبارة تلك قول زيد نفسه: "فقدت آية من سورة الأحزاب" إلخ، فإن تعبيره بلفظ فقدت يشعر بأنه كان يحفظ هذه الآية، وأنها كانت معروفة له، غير أنه فقد

مكتوبها فلم يجده إلا مع خزيمة، وإلا فمن الذي أنبأ زيدا أنه فقد آية؟ اهـ⁽⁵³⁾.

وقال ابن حجر: (وكأن المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن، وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ)⁽⁵⁴⁾.

الرد على الإشكال الثاني:

اختلف العلماء في دلالة قول زيد بن ثابت رضي الله عنه، فرجح بعضهم أنه فقد آية براءة في الجمع البكري، وآية الأحزاب في الجمع العثماني، ومن رجح هذا القول ابن حجر والقرطبي وغيرهم⁽⁵⁵⁾، ورد بعض العلماء على إشكالية هذا الاحتمال فقال أبو شهبة: (فإن قيل: فكيف يتجه أنهم كانوا يبحثون عن أصلها المكتوب في الرواية الثانية؛ فقد كانت آية الأحزاب مكتوبة في الصحف التي كتبت في عهد الصديق، قلت: لعلها انمحت وتطير مدادها فلم يبق ما يدل عليها، أو لعل الأرضة أكلت

(53) مناهل العرفان للزرقاني 1/ 286.

(54) فتح الباري لابن حجر 9/ 14-15.

(55) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/ 51، فتح الباري لابن حجر

وأرضاهم وجزاهم عن المسلمين خير الجزاء.

* * *

المبحث الخامس: استشكال اشتغال الجامع الصحيح

على اختلاف ألفاظ الكلمة القرآنية

بقراءات شاذة منسوخة

نُسخت في العرصة الأخيرة للقرآن قراءات كان يقرأ بها النبي ﷺ قبل العرصة الأخيرة، وقد رويت بالإسناد إلى النبي ﷺ على نهج الرواة المحدثين، وليس معنى هذه النسبة أنها وحدها المأثورة عن النبي ﷺ وغيرها من القراءات غير مأثورة، بل جميع القراءات المتواترة كلها متواترة ومرفوعة إلى النبي ﷺ (58).

وقد وقفتُ على ثلاث قراءات شاذة، نقلها الرواة عن النبي ﷺ في صحيح البخاري، والروايات الواردة في ذلك هي:

الرواية الأولى:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ هُوَ التَّيْمِيُّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: (يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟)، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: (فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ

موضعها من الصحيفة، فاضطر إلى أن يبحث عن أصلها المكتوب، فوجده مع خزيمة بن ثابت الأنصاري، على أن المعول عليه في القرآن التواتر الحفظي لا الكتابي) (56).

واستبعد هذا الاحتمال علي القاري، فقال: ("فألحقناها في سورتها في المصحف" فيه إشكال: وهو أنه بظاهره يدل على أن تلك الآية ما كانت موجودة في المصحف، وإنما كتبت في المصحف بعد ذلك، وهذا مستبعد جداً، فالصواب أن يراد بالمصحف الصحيح الأولى التي كتبت في الجمع الأول) (57).

أما نسيان الصحابة ﷺ لآيات من القرآن فهو محال؛ لتعهد الله -تعالى- بحفظ كتابه، ولكون زيد ابن ثابت ﷺ حافظاً للقرآن، وأعلم الصحابة بما ثبت في العرصة الأخيرة، علاوة على وجود حفاظ القرآن (القراء) وكبار الصحابة الحافظين لكتاب الله، كما أن مجموع القرآن مكتوب عند الصحابة، فيحال مع هذه الأمور نسيانهم لآية من القرآن.

وبعد هذا العرض يتضح أن القرآن أثبت في المصاحف بالتواتر، وقد بلغ الصحابة ﷺ في الاحتياط في كتابته والتدقيق أعلى درجات الدقة والإتقان بمقابلة المحفوظ بالمكتوب بين يدي النبي ﷺ، فرضي الله عنهم

(58) مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات للدوسري ص95.

(56) المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبه ص 286

(57) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري 4/1520.

قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، صَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَالسَّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانَ - قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانَ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ - فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ، قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الحَقُّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ، (... الخ الحديث.

وفيه: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ»، وَرَادَ «وَالكَاهِنِ»، وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، فَقَالَ: قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ»، وَقَالَ: «عَلَى فَمِ السَّاحِرِ» قُلْتُ لِسُفْيَانَ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ عَمْرًا؟ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْكَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَرْفَعُهُ أَنَّهُ قَرَأَ: «فُرْعَ»، قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرُو، فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا، قَالَ سُفْيَانُ: وَهِيَ قِرَاءَتُنَا (61)

وجه الإشكال:

اشتغال صحيح البخاري على قراءات شاذة نقلها

الرواة عن النبي ﷺ وهي في الحديث الأول: قوله:

(61) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ أَلْسَمَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: 18] حديث رقم: (4701) / 6، 80، وأيضاً في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: 23] حديث رقم: (7481) / 9، 141.

فِي السُّجُودِ فَيُؤَدِّنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مَنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطَّلِعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، ثُمَّ قَرَأَ: {ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا} فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ (59).

الرواية الثانية:

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: "بَيْنَا أَنَا وَأُمِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ حَرْثِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَرْنَا عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٨٥) قَالَ الأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا (60)

الرواية الثالثة:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: (إِذَا

(59) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب: ﴿وَكَانَ عَرِّشُهُ عَلَى أَلَمَاءَ﴾ [هود: 7] حديث رقم: (7424) / 9، 125
(60) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] حديث رقم: (7462) / 9، 136.

الجواب على الإشكال تفصيلاً:

الرواية الأولى: موضع الشاهد فيها قوله: (ثُمَّ قَرَأَ: {ذَلِكَ مُسْتَقَرُّ هَذَا} فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ)، ووردت هذه الرواية بهذه القراءة عند مسلم والترمذي وابن منده وابن أبي حاتم⁽⁶²⁾. والقراءة التي نقلها عنه المفسرون والقراء: (لا مستقر لها) بفتح اللام وألف بعدها وفتح الراء، وقرأ بها ابن عباس وعكرمة وجعفر بن محمد ومحمد بن علي وعطاء بن أبي رباح وحسين بن علي⁽⁶³⁾، والظاهر أنها من قول الراوي وليست من قراءة النبي ﷺ قال ابن عاشور: (أي: ثم قرأ الأعمش أو أبو معاوية عنه، وقراءته الآية قصد منها جعل الأثر تفسيراً للآية، وهذا رأي من الراوي، وليس توقيفاً من النبي ﷺ)⁽⁶⁴⁾، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي: "ثم قرأ في قراءة عبد الله: {وذلك مستقر لها} لا أدري من القارئ؟ ولعله إبراهيم التيمي"⁽⁶⁵⁾

(62) صحيح مسلم، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيهان، حديث رقم: (159) / 1 / 139، وسنن الترمذي حديث رقم (2186) / 4 / 49، وتفسير ابن أبي حاتم حديث رقم: (18070) / 10 / 3194، والتوحيد لابن منده حديث رقم (26) ص 135
(63) المحتسب، لابن جني 2 / 212، والمغني في القراءات، للنوزوازي ص 1544، والمحزر الوجيز، لابن عطية 4 / 454.
(64) النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، لابن عاشور ص 281
(65) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل

(ذَلِكَ مُسْتَقَرُّ هَذَا)، وفي الثاني: (وَمَا أُوْتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)، وفي الثالث: (فُرِّغَ)، وقد يتوهم بعض صحة القراءة؛ لورودها في الصحيح، أو أن إيرادها في البخاري مع شذوذها قدح في البخاري وصحيحه.

الجواب على الإشكال إجمالاً:

1- يحتمل أن هذه القراءات لم ينطق بها النبي ﷺ وإنما ذكرها الراوي على قراءته التي يقرأ بها، أو تفسيراً للأثر، أو شك من الراوي في قراءة النبي ﷺ بها كما في قراءة: (فُرِّغَ) في الرواية الثالثة، ويؤيد هذا الاحتمال ورود الآية في روايات أخرى في الصحيح على القراءة المتواترة.

2- على فرض قراءة النبي ﷺ بها فإن هذه الروايات كانت قبل العرضة الأخيرة، وكانت هذه القراءات من الأحرف السبعة التي أُذِنَ بالقراءة بها، ثم نسخت في العرضة الأخيرة، وإيراد الإمام البخاري لها على القراءة الشاذة دليل على أمانته في نقل الرواية كما نطق بها الراوي، وعدم استشكله ورودها على الشاذ؛ لعلمه باستقرار القراءات، وتمييز الصحيح منها عن الشاذ، ومعرفة الناس بذلك، كما أن إيراد الإمام البخاري وغيره من المحدثين والفقهاء -رحمهم الله- لهذه القراءات هو من باب التفسير، وبيان الأحكام، وليس القراءة، وقد ذكر -رحمه الله- كثيراً من القراءات الشاذة في تعليقاته في الصحيح من هذا الباب .

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

الأعمش، بعضها وردت فيها القراءة المتواترة، وبعضها وردت فيها القراءة الشاذة، فوردت في البخاري من طريق حفص بن غياث ووكيع بالقراءة المتواترة، ووردت من طريق عبد الواحد بالقراءة الشاذة، واختلفت نسخ البخاري ومسلم فيها، قال ابن حجر: "وقوله في آخره: {وما أوتوا من العلم إلا قليلاً} كذا للأكثر، ووقع في رواية الكشميهني: {وما أوتيتم} على وفق القراءة المشهورة"⁽⁶⁸⁾، وقال النووي: "وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ "أُوتِيْتُمْ" عَلَى وَفْقِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: {وما أوتوا من العلم إلا قليلاً}"⁽⁶⁹⁾. وقد اختلف العلماء في تعديلها على القراءة المتواترة أو إبقائها على القراءة الشاذة، قال القاضي عياض: "اختلف المحدثون فيما وقع من ذلك، فذهب بعضهم إلى أن الإصلاح على الصواب، واحتج أنه إنما قصد به الاستدلال على ما سيقى بسببه، ولا حجة إلا في الصحيح الثابت في المصحف، وقال قوم: تترك على حالها وبينه عليها، لأن من البعيد خفاء ذلك على المؤلف ومن نقل عنه وهلم جرا، فلعلها قراءة شاذة"⁽⁷⁰⁾.

(68) فتح الباري، لابن حجر 13 / 444

(69) شرح النووي على مسلم 17 / 137

(70) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني 2 / 202.

ويؤيد هذا الاحتمال ورود الآية بروايات أخرى في الصحيح على القراءة المتواترة⁽⁶⁶⁾، قلت: وعلى احتمال أن الرسول ﷺ نطق بها يحتمل أنه فسر بها الآية، فهي تفسير منه - عليه الصلاة والسلام - وليست قراءة، ويؤيده رواية أحمد في مسنده قال في آخرها:

(فَتَطَّلَعُ مِنْ مَكَانِهَا، وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا . قَالَ مُحَمَّدٌ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾) [يس: 38]⁽⁶⁷⁾، أو أنها كانت قراءة ونسخت، وعلى كلا الاحتمالين فإن قراءة {ذلك مستقرها} وإن صح إسنادها فقد خالفت رسم المصحف العثماني، فهي قراءة شاذة مردودة، والله أعلم.

الرواية الثانية: الشاهد في الحديث قوله: {وما أوتوا من العلم إلا قليلاً}، قال الأعمش: "هكذا في قراءتنا".

أورد البخاري للحديث عدة روايات عن

والتضليل والمجازفة، للمعلمي ص 293 - 294

(66) ينظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر بحسبان حديث رقم: (3199) / 4 / 107، وفي كتاب التفسير باب: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: 38] حديث رقم: (4802) / 6 / 123.

(67) مسند أحمد حديث رقم (21541) / 35 / 429، وصحح إسنادها على شرط الشيخين: الأرئوط وعادل مرشد وسعيد اللحام.

ويؤيده أن النبي ﷺ نطق بها على القراءة المتواترة عندما قال: (فَإِذَا فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ، قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ)، كما يحتمل في هذه الرواية أن تكون من قراءة أبي هريرة، ولم يقرأ بها النبي ﷺ. وبعد هذا العرض يتبين أن العمدة في قبول القراءة توفر الأركان الثلاثة فيها لقبول القراءة والقراءات التي فقدت الركن الثاني أو الثالث فهي قراءة شاذة مردودة وإن صح إسنادها، ولا يقدر في صحيح البخاري إيراد البخاري لها.

* * *

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فقد تم - بحمد الله - هذا البحث المعنون له بـ "توجيه الآيات المختلف في مبناها وألفاظها في صحيح البخاري"، وأختمه بذكر أبرز ما توصلت إليه من نتائج ومقترحات.

1- إثبات وجود آثار مختلف فيها بين الصحابة في مباني آيات القرآن وألفاظه، ولعل وجود هذه الآثار له حكم من أهمها:

أ- شحذ همم العلماء وطلبة العلم لتوجيه ما جاء على نحوها من أبواب الاختلاف.

ب- الإرشاد إلى المنهجية العلمية التي اتبعها

قلتُ: وعلى ذلك فقراءة (وما أوتوا) تأتي على الاحتمالين المذكورين في الرد الإجمالي، فقد تكون زيادة من الرواة، أو شك منهم، ويؤيده الطرق الأخرى عن الأعمش المذكورة بالقراءة المتواترة، قال ابن حجر: "وبين مسلم اختلاف الرواة عن الأعمش فيها، وهي مشهورة عن الأعمش، أعني بلفظ {وما أوتوا} ولا مانع أن يذكرها بقراءة غيره، وقراءة الجمهور: {وما أوتيتم}، والأكثر على أن المخاطب بذلك اليهود فتتحد القراءتان"⁽⁷¹⁾، كما يرد على القراءة الاحتمال الثاني، ويؤيده أن أكثر نسخ الصحيحين جاءت على القراءة الشاذة، كما يؤيده تعليق الأعمش على القراءة في آخر الحديث، قال ابن حجر: "ويؤيد الأول - أي: قراءة: وما أوتوا - قوله في بقيته: قال الأعمش: هكذا في قراءتنا"⁽⁷²⁾، وعلى كلا الاحتمالين فإن قراءة "وما أوتوا" وإن صح إسنادها فقد خالفت رسم المصحف العثماني، فهي قراءة شاذة مردودة.

الرواية الثالثة: الشاهد في الحديث: قراءة: "فرغ"، ولعل الظاهر في هذه الرواية أنها شك من الراوي، فقد صرح سفيان بعدم تيقنه من سماع عمرو من عكرمة من النبي ﷺ أم أن عمراً هو من قرأ بها على وفق قراءته،

(71) فتح الباري، لابن حجر 8/ 404.

(72) فتح الباري، لابن حجر 13/ 444.

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في معناها وألفاظها في صحيح البخاري

وخالف الرسم العثماني، أو لم يوافق وجهاً من أوجه اللغة العربية لا يُقرأ به.

10- التوصية بتكثيف الجهود في خدمة صحيح البخاري، وسد مداخل أعداء الإسلام للطعن فيه.

11- اقتراح القيام بجهود مشتركة بين المتخصصين في علوم الحديث وعلوم القرآن في جمع الآثار المشككة والرد عليها وفق منهجية علمية توأكب العصر الحديث، وتأييد ذلك بأقوال العلماء.

12- التوصية بتبني الجامعات السعودية إقامة ورش عمل ولقاءات علمية متخصصة يوصى فيها بتبني مشاريع بحثية تهدف إلى التصدي لأصحاب القراءة الحديثة لكتب السنة والرد عليهم بنفس طريقتهم وأسلوبهم.

وأخيراً: أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يسخرنا لخدمة كتابه، وسنة نبيه ﷺ وأن ينفع بهذا البحث الذي كتبتَه على عجالٍ من أمري رغبة مني في نيل شرف الذب عن كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ وصحابته الكرام، فما كان فيه من صواب فبفضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ وخلل فمن نفسي والشيطان، ونرجو من الله العفو والمغفرة، كما أرجو من القارئ الكريم غض الطرف والصفح والنصح. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

* * *

الصحابة ﷺ بنقل كل ما سمعوه من النبي ﷺ مع التجرد من الأهواء.

ج- الترية الإيمانية والسلوكية التي ينبغي أن يتحلّى بها العلماء وطلاب العلم عند وجود الخلاف برد العلم للأعلم، والتجرد من الأهواء وحفظ النفس، وتجنب تسفيه رأي المخالف.

2- عظم جهود الصحابة ﷺ في نقل القرآن وكتابته.

3- العذر للصحابة الذين شذت أقوالهم عن

أقوال الجماعة أنهم لم يبلغهم الصواب المجمع عليه في الآية.

4- رجوع الصحابة الخارجين عن الجماعة بعد تبين الحق لهم لقول الجماعة، وإجماعهم على القراءة بالثابت في المصحف العثماني.

5- الاعتداد بالتواتر في قبول آيات القرآن، ورد خبر الآحاد الشاذ عن الجماعة.

6- تحقق شرط التواتر في كتابة جميع آيات المصحف.

7- ورود بعض الإشكالات على الصحابة ﷺ في

تنزيل كلام الرسول ﷺ على الوحي زائل ببيان النبي ﷺ لهم، أو ببيان غيرهم من الصحابة الذين لازموا النبي ﷺ وقرأوا عليه القرآن وكتبوه في العرصة الأخيرة.

8- دقة الإمام البخاري في نقل اختلاف ألفاظ الحديث عن الرواة احتياطاً لحديث النبي ﷺ.

9- أن ما صح سنده من القراءات الشاذة،

فهرس المراجع

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه

وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، أبو عبد الله، محمد

بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير الناصر، د. ط. د. م، دار

طوق النجاة، شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا.

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، القرطبي، أبو عبد الله،

محمد بن أحمد ت: 671هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم

أطفيش، ط: 2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1384هـ.

جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، أبو الحسن، علي بن محمد

ت: 643هـ، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف

القاضي، ط: 1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية،

1419هـ.

جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته)، الدليمي، أكرم عبد خليفة،

الدليمي، رسالة علمية، بكلية العلوم الإسلامية - جامعة

بغداد، أشرف عليها الدكتور عمر محمود حسين

السامرائي، ط: 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1427هـ.

دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب ﷺ

وسياسته الإدارية، آل عيسى، عبد السلام بن محسن،

ط: 1، المدينة، الجامعة الإسلامية، 1423هـ.

صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الألباني،

أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين ت: 1420هـ، ط: 1،

الرياض، دار الصميعي 1422هـ.

العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها، القثامي، ناصر بن سعود، مجلة

معهد الإمام الشاطبي، جدة، د. م، 15، 1434هـ، 13-

69.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، أبو محمد، محمود

بن أحمد، ت: 855هـ، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث

العربي، د. ت.

الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب، أبو محمد، حمّوش

بن محمد ت: 437هـ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل

شليبي، د. ط، مصر، دار نهضة مصر.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان، أبو حاتم، محمد

بن حبان ت: 354هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 1،

بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ.

الانتصار للقرآن، الباقلاني، أبو بكر، محمد بن الطيب ت: 403هـ،

تحقيق: د. محمد عصام القضاة، ط: 1، بيروت، دار

ابن حزم، عمّان، دار الفتح، 1422هـ.

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل

والتضليل والمجازفة، العلمي، عبد الرحمن بن يحيى

ت: 1386هـ، د. ط، بيروت، المطبعة السلفية ومكتبها /

عالم الكتب، 1406هـ.

تاريخ المدينة، ابن شبة، أبو زيد، عمر بن شبة، ت: 262هـ، تحقيق:

فهيم محمد شلتوت، د. ط، جدة، د. ن، 1399هـ.

التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من

تفسير الكتاب المجيد"، ابن عاشور، محمد الطاهر

ت: 1393هـ، د. ط، تونس، الدار التونسية، 1984هـ.

التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتساق والتفرد،

ابن منده، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق ت: 395هـ،

تحقيق: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، ط: 1،

المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، سوريا، دار العلوم

والحكم، 1423هـ.

الجامع الكبير - سنن الترمذي، الترمذي، أبو عيسى، محمد

ابن عيسى ت: 279هـ، تحقيق: بشار عواد معروف،

د. ط، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م.

د. دعاء بنت زهير بن عبد الرحيم سندي: توجيه الآيات المختلف في مبناها وألفاظها في صحيح البخاري

ت: 204هـ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط: 1، مصر، دار هجر، 1419هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد ت: 241هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط: 1، د. م، مؤسسة الرسالة، 1421هـ.

مسند البزار المنثور باسم البحر الزخار، البزار، أبو بكر، أحمد ابن عمرو ت: 292هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، ط: 1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج ت: 261هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.

معجم مصطلحات علم القراءات، المسؤول، عبد العلي، ط: 2، مصر، دار السلام، 1432هـ.

معجم مصطلحات علمي التجويد والقراءات، الدوسري، إبراهيم بن سعيد، ط: 1، الرياض، دار الحضارة، 1429هـ.

المغني في القراءات، النوزوازي، الدهان، محمد بن أبي نصر، أحد علماء القرن السادس الهجري، تحقيق: د. محمود بن كابر الشنقيطي، ط: 1، الرياض، الجمعية العلمية للقرآن وعلومه تبيان، 1439هـ.

مقدمات في علم القراءات، القضاة، محمد أحمد، شكري، أحمد خالد، منصور، محمد خالد، ط: 1، عمان (الأردن)، دار عمار، 1422هـ.

مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبد العظيم،

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي ت: 852هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: العلامة: عبد العزيز ابن عبد الله بن باز، د. ط، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.

فضائل القرآن، ابن سلام، أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت: 224هـ، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، ط: 1، دمشق - بيروت، دار ابن كثير، 1415هـ.

مباحث في علوم القرآن، القطان، مناع بن خليل ت: 1420هـ، ط: 3، د. م، مكتبة المعارف، 1421هـ.

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح، عثمان بن جني ت: 392هـ، د. ط، د. م، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد، عبد الحق بن غالب ت: 542هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.

المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شُهبة، محمد بن محمد، ت: 1403هـ، ط: 2، القاهرة، مكتبة السنة 1423هـ.

المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل ت: 665هـ، تحقيق: طيار أتي قولاج، د. ط، بيروت، دار صادر، 1395هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، أبو الحسن، علي ابن سلطان ت: 1014هـ، ط: 1، بيروت، دار الفكر، بيروت 1422هـ.

مسند أبي داود الطيالسي، الطيالسي، أبو داود، سليمان بن داود

ت: 1367هـ، ط: 3، د. م، مطبعة عيسى الباي الحلبي
وشركاه، د. ت.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا، محيي
الدين يحيى ت: 676هـ، ط: 2، بيروت، دار إحياء التراث
العربي، 1392هـ.

النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن
محمد ت: 833هـ، تحقيق: علي محمد الضباع، د. ط، د. م،
المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.

النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، ابن
عاشور، محمد الطاهر، ط: 1، د. م، دار سحنون- دار
السلام، 1428هـ.